إفتتاحية

الحمد لله رب العالمين

هذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ يبسط أمامك صورة تحليلية جديدة تماما علي حقل دراسات حقوق الإنسان ،فهو يصدم الوعي الإنساني المعاصر بحقيقة مفزعة ،وبناءا علي دراسات تاريخية واجتماعية وفلسفية موثقة ، إذ تكتشف قرب نهاية الكتاب أن حقوق الإنسان التي تناضل أنت ويكافح غيرك في كل بقاع الأرض من اجل تحقيقها وتطبيقها ، إن هي إلا وسائط لتكريس تمايز وسيادة رأس المال علي من لا يملكون، وأنها تكرس اللامساواة الخفية بين بني البشر ،ومن الأهمية بمكان ونحن نطالع تلك الدراسة الصادمة أن نتلمس كيف تحوى النصوص الدستورية والقانونية – التي شرعها دعاة حقوق الإنسان المعاصرين ، مفارقة مؤلمة حيث تتمثل الأزمة في كيفية التوفيق بين الأمل الإنساني الطوباوي العميق في حياة تسودها المساواة والعدالة ، وبين حق الإنسان في التمتع بثروته وإمكاناته وجهده دون حدود أو قيود. هكذا يواجهك وودي ويس بتلك المغالطة التي تحملها حركة حقوق الإنسان في صلب بنيانها التاريخي ، رغم أنها في صورتها المعاصرة تعد نتاجا لصراع وكفاح عميقين في التاريخ بذلهما الإنسان من اجل تحقيق حياة افضل تمتلئ بالعدل والمساواة والكرامة ، ولكن هيهات ، فالجانب الآخر للإنسان وفطرة التملك تسعي حثيثا لفرض مبادئ السيطرة والأنانيه وتعلو قدرات وتراكمات رأس المال فتسعي للسيطرة علي حركة المجتمع ، وتبدأ في توجيه عمليات الإصلاح السياسي " والدمقرطة " لصالحه وإلا لجأت إلى إعاقتها وإبطاء حركتها ، وهو المشاهد الآن عني معظم الساحات السياسية ..

والادهي أن وودي ويس يكشف سر تركيز الغرب وخاصة الولايات المتحدة والحاحهم الشديد علي أهمية نشر وتطبيق الحقوق ذات المحتوى السياسي وإغفال الحقوق ذات المحتوى الاقتصادي، وذلك تهربا من الالتزامات المادية التي تفرض عليهم دورا اكبر - وفقا لقدراتهم وتاريخهم في مجال الحقوق - في تطبيق تلك الحقوق بين دول العالم الثالث ، وهو دور يكلفهم الكثير من رفاهية شعوبهم الذين عاشوا ردحا طويلا علي امتصاص ثروات الشعوب الأخرى زمن الاستعمار، خاصة وان ملامح العولمة لم تتبد كاملة حتى الآن بعد، لذا تخشاها الولايات المتحدة نفسها بأكثر مما تخشاها دول العالم الثالث لان العولمة هي ثمرة عجز كل الأنظمة بما فيها القوى العظمي نفسها عن حل مشكلات الإنسانية الرئيسية التي يسعي خطاب حقوق الإنسان إلى تحقيقها في إطارين عامين هما الحرية والعدالة....

محمد المغربي

حـــقـــوق الإنســـان

استلهاما من عمل مهمل في النظرية الاجتماعية الكلاسيكية ، وإضافته على أفكـار مستقاة من آراء (بارنجتون مـور و نوربـرت إلياس و ميشيل فوكـو) يقـوم أنتونـي وودي ويـس بوضع الأسئلة ويجيب عليها :

كيف أصبحت حقوق الإنسان متشابكة مع علاقات القوى والسلطة ؟

كيف يمكن لطبيعة ذلك التشابك أن يتغير حتى تؤدى حقوق الإنسان إلى خدمة أفضل لصالح غالبية البشر في الكون؟

و بهذا العمل ، يشرح وودى ويس كيف و لماذا تطور الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان إلى تلك الأساليب المتميزة التي مر بها في أربع مواقع رائدة ، بريطانيا و الولايات المتحدة واليابان و الأمم المتحدة.

و على هذا الأساس يقوم بعرض دراسة اجتماعية عامـــــة – لأول مرة - لتطور خطاب حقوق الإنسان العالمية و هذا العرض يمثل تحديا مصادما مع الفكر الحالي و سياساته في ذلك المجـــال الواعد رغم كونه حساسا للاهتمام العالمي بصورة متزايدة.

و أنتوني وودي ويس هو عميد دراسات العلوم الاجتماعية فـي جامعة سيتي بلندن ، و هو مؤلف لعديد من المقالات و الكتب مثل:

تفعيل حقوق الإنسان عالميا و العولمة ، و حقوق الإنسان و قانون العمل في آسيا المطلة على المحيط الهادى.

تقـديـــــر

عندما جلست لكتابة كلمات التقدير هذه ، فوجئت بذلك الإدراك المشجع بـأنني كنت أعمل في مجال علم اجتماع حقوق الإنسان لثلاثين عاما ، كان ذلك مشجعا لأنني أيقنت أنـه كان موضوعا شيقا بدا كما لو كان بالأمس فقط ، حتى إنني قضيت صيفـا أو صيفـين "كـانت هي تلك الأيام !" و أنا أعمل في ورقة بحثي الطويلة القاسية لتطوير قانون العمل الأمريكـي و ذلك في مطبخ صديقي تيرى ورد ينجهام في مدينة ميدا فـال – الـذي مـازال أفخـم مطبـخ كتبت فيه و أكثره راحة – و هو مشجع كذلك لأن – كما سيكتشف القارئ سريعا – هنـاك الكثير أمامنا كي يتم العمل ، و الكثير لتصويبه و كذلك لتطويره خاصة إذا ما كـان يحمـل بعض التعارض الى حد ما ٠

و في عملي المبكر اهتممت بتطوير النظرية الضرورية لإعطاء معنى للعلاقة بـين المجتمـع / الحقـوق بربطـها في عـدد مـن دراسـات الحالـة الأهليـة (وودي ويـس ١٩٩٠أ ، ١٩٩٠ب ، ١٩٩٢)٠

و في كتابي الأخير استكملت التحول من التركيز علـى الدراسـات الأهليـة الى المسـتوى العالمي الذي بدأ في كتابي (العولمة ، حقوق الإنسان و قانون العمل في آسيا المحيط الهـادي) ١٩٩٨ ٠

و هكذا فان كتابي تفعيـل حقـوق الإنسـان للعمـل دوليـا ، (سـنة ٢٠٠٣) يحـدد بعـض الدروس العملية و التحليلية من حـالات الدراسـة الـتي أفحصـها لفـهم و تحسـين حقـوق الإنسان في مجال العمل علـى المسـتوى العـالمي ٠ و في النـص الحـالي ينصـب اهتمـامي علـى تركيب و تطوير ما تعلمته حتى الآن حول حقوق الإنسان بشكل عام٠

و برغم أن الكتاب الحالي قد تم التركيز فيه على المستوى العالمي ، في حالة حقوق الإنسان على الأقل ، فان المستوى المحلى هو مصدر للمستوى العالمي كما أن العالمي هو أيضا ما يعيشه معظمنا ٠

و أن التميز المنهجي لذلك هو أن منهج المقارنة يستمر كي يبقى إطارا صالحا للتفسير الاجتماعي بالفعل لدرجة أنه في رأيي فأن قيمة كثير من العمل المتوافر حاليا على العولمة يفسده نقص معرفة المؤلفين بالمجتمعات الأخرى لا بمجتمعاتهم هم ، و لهذا السبب فقد قمت بتطوير جزءا كبيرا من المشكلة التالية بواسطة مناقشة و ربط و مقارنة و معارضة تلك الأساليب في ثلاث من المجتمعات هى إنجلترا و الولايات المتحدة و اليابان التي كانت بين دراسات الحالة التي قمت بها مبكرا ٠

إنجلترا لأنها أصل صدور خطاب حقوق الإنسان المعاصر ، و الولايات المتحدة لأنها كانت أكثر الدول تأثيرا في تشكيل نسق حقوق الإنسان الحالي ، و اليابان لأنها تمثل النموذج الكلاسيكي لما يحدث لخطاب حقوق الإنسان حينما يسكن مجتمعا غير غربي بنجاح ، كما سمعنا في مرات كثيرة خلال الشهور التالية لاحتلال العراق ٠ و هكذا فأن تقارير التطوير الرسمي لتلك المجتمعات قد اشتقت من أعمالي المبكرة ، و على آية حال ، فان تلك الدراسات قد اختصرت و تم تبسيطها للقراءة بالإضافة لاختبار دقتها ، و الأكثر مدى معقوليتها مقابل الدارسات الأكاديمية الحالية ٠ و قد تم تطوير تلك الدراسات بصورة متميزة في أساليب متعددة كي ما تسهم في تحليل جديد لطبيعة و تنمية حقوق الإنسان المطروحة هنا ٠

الا أنه بالرغم من حقيقة أن أغلب النصوص الأصلية هي غير مطبوعة فإنني مازلت أشعر ضرورة أن أتقدم بالشكر لكل من : بلوتوبريس (وودي ويس ١٩٩٠أ) ٠وبيرج (وودي ويس ١٩٩٠ب) و روت ليدج (وودي ويس ١٩٩٢)٠ لتصريحهم لي باستخدام المادة العلمية التي سبق لهم نشرها ٠

و أخيرا أود أن أشكر الآتي أسماؤهم لنصائحهم المتعددة و الهامة لدعمهم و معاونتهم لي : آياتوكيتا ، فرانك بيرس ، كوستاس دوزيناس ، باندیت ، رود برودهيرست ، ماكسين مولينو

، فيتي أسكيل ، برايان تيرنر ، ستيفن تشيو ، هاورد تامبر، جون سولومس ، أليس بلوش ، ميريل هيبنج ، كيري لي ٠ و كل طلابي المتازين الآخرين ، و زملائي الأكاديميين و غيرهم في قسم علم الاجتماع في جامعة سيتي ٠

كلركنويل

مقـــدمـــة

الحقـــــوق و السلـــطة

لتحديد المصطلح بوضوح – بقدر الإمكان – و لكـن بتنـاول كافـة جوانبـه المباشـرة فـأن كلمة "الحقوق" تشير إلى مجموعـة مـن التوقعـات المطبقـة قانونـا بالنسـبة لكيفيـة وجـوب تصرف الآخرين – بشكل واضح و غالبا هي الدولة – تجـاه حـاملي هـذه الحقـوق ، و تلـك التوقعات قد تتخذ شكل تحديدات لمتطلبات سلوك الآخريـن ٠ إذ يجـب علـى حـاملي هـذه الحقوق أن يكونوا شخوصا مستقلة لها الصفة "الشخصانية" القانونية ، أي أن يتعين عليها أن تكون أشخاصا ذاتية الأخـلاق و لهـذا تكـون قـادرة علـى اتخـاذ القـرارات وعلـى تقبـل المسئوليات كما في حالة الأشخاص البالغين ، و النقابات المهنية ، و المؤسسـات أو الـدول ٠ و الأكثر جدلا أن حاملي تلك الحقوق قـد يكونـوا أعضـاء في جماعـات معـترف بـها للقيـام بدعاوى للحماية أو / و لدعم أسس مبادئ "التبادلية" لأنـهم قـد حرمـوا إمكانيـة السـلطة الذاتية نتيجة لعوامل مثل : العمر"الأطفال" ، أو الجنس ، أو النوع ، أو التوجه الجنسـي ، أو الفقر ، أو المرض العقلي و الجسمي ، أو الإقليميـة ٠ و مـع احـترام الأفـراد و حـاملي الحقوق و حدود المتطلبات الملقاة على عاتق الآخريـن و قـد تتعلـق بشـخصية صـاحب هـذا الحق ، أو ملكيته أو العلاقات و التوقعات الذاتية المحـددة قانونـا ٠ و عندمـا أقـول أننـي بمثل هذا الفهم سوف أتناول كل الجوانب مباشرة فان الجدل الـذي أحملـه هـو بـين دعـاة نظريـة القـانون الطبيعـي ودعـاة الوضعيـة القانونيـة فيمـا يتعلـق بطبيعـة هـذه الحقـوق (وللإطلاع على مقدمـة رائعـة لهـذا الجـدل راجـع جونـز ١٩٩٤) و وفقـا لنظريـة القـانون الطبيعي ، فان حقوقا معينة توجد مستقلة عن أو سابقة للقانون و لذلك فـهي فطريـة لـدى الكائنات البشرية سواء كانوا أفرادا أم أعضاء في جماعات بمعنى أن البشر يولدون بها ٠

بالنسبة لدعاة الوضعية القانونية – على سبيل التعارض – فكل الحقوق تعد غير فطرية بالنسبة للأفراد "وضعية" و الجماعات أي أنها تخلق و تضاف للأشخاص الطبيعيين بفعل قوى خارجية غالبا بواسطة مواد تشريعية أو قرارات قضائية و لأنها بهذه الدرجة من التمايز فيجب أن يكون واضحا في الحال سبب التزام عالم الاجتماع بمعسكر دعاة الوضعية القانونية و لإيضاح ذلك ببساطة فان نظرية الوضعية القانونية تترك مساحة للمدخلات الاجتماعية بالنظر إلى فهم تطور هذه الحقوق و ربطها بأصحابها في حين أن نظرية القانون الطبيعي تفضل ملء هذه الساحة بتنبؤات من نوع أو آخر ٠ و وفقا لغالبية الآراء الغربية المثقفة فأن صاحب نظرية القانون الطبيعي "جون لوك" كان دائما على حق ، أو على الأقل حكيما ، حينما قرر أن بعضا من مجموعة الأفكار التي نعرفها الآن على الأقل بحقوق الإنسان ، كان لها أصلها فيما أدركه على انه حرية كونية موهوبة من الله سبقت تدوين العقد الاجتماعي :

" فالبشر كما يقال أحرار جميعهم بالطبيعة ، و متساوون ، و مستقلون ، و لا أحد يمكن أن يستبعد من تلك الحالة و يخضع لسلطة سياسية لآخر دون رضاه شخصيا ، و ذلك يتم بالاتفاق مع الآخرين للتوحد و التجمع في إطار مجتمع واحد من أجل راحتهم ، و أمنهم و سلامة حياتهم فيما بين بعضهم البعض ، و في استمتاع آمن بملكياتهم و أمن أكثر في مقابل ما ليس كذلك ٠ و هذا العدد غير المتعين – من الناس قد يفعلون ذلك لأنهم لا يهددون حرية الباقين حيث يتركون كما هم في حرية من وضع الطبيعة ٠ و عندما يتفق أي عدد من الناس على إقامة مجتمع واحد أو حكومة ، فهم هنا يسهمون في عمل هيئة سياسية في الحال يكون للأغلبية فيها الحق في التصرف و استخلاص الباقي "٠ (لوك ١٦٨٩، فقرة ٩٥)

و تأخذ تلك الهيئة السياسية "المشتملة على الرأي" في اعتبارها حقوق الإنسان على أنها ملكية غير دخيلة لجميع الأفراد في كل العالم ، لأنها لهم لكونهم ببساطة من البشر٠

فلذا مما لا يدعو للدهشة أن التمايز الموجه حاليا لحقوق الإنسان بواسطة حكوماتنا و وسائل إعلامنا ينظر إليه بواسطة العديد منا في الغرب كمصدر تأكيد لحالتنا المتحضرة إذ ليس فقط أننا نفترض أن ترتيباتنا الاجتماعية تعد إرهاصا تاريخيا و آنيا لتقدير مثل هذه الحقوق و إنما أيضا نحن نظهر اهتماما عظيما و اعتبارا كبيرا لحقوق الإنسان للآخرين الذين يفترض أنهم أقل حظا منا. لذا فأننا سعداء أن حكوماتنا و بخاصة منظمات المجتمع المدني " المؤسسات غير الحكومية" التي تشن حملات لا تنتهي من أجل هذه القضية العادلة سواء في داخل وطن أو في البلدان البعيدة .

و في المقابل أعلن جيريمي بنتام "و هو واحد من مؤسسي الوضعية القانونية" ذات مرة علنا أن الحقوق الطبيعية هي "هراء" متفاخر . و الكثير مما سيأتي سيعتمد على خط اجتماعي من النقاش قد تم استخدامه عامة لتبرير أقوال بنتام شبه المستبعدة لمعنى أي حديث في حقوق الإنسان . و هنا على آية حال سنستخدم نقاشنا هذا لتوفير قاعدة للدفاع عن حقوق الإنسان . و ما يتلو ذلك قد نصفه كدفاع ارتيادي لحقوق الإنسان . و بما يلائم ذلك سوف أبدأ بسؤال ارتيابي : (لو كانت حقوق الإنسان متأصلة بشكل عام في إنسانيتا ، لماذا تظل قابلة للجدال ، خاصة بين المفكرين من اليسار في عديد من دول العالم النامية ؟) و الإجابة الأكثر وضوحا حاليا قد تكون بالإشارة إلى ما يعده الكثيرون الارتباط سيئ الحظ بين حقوق الإنسان و بين (تحالف الإرادة) الذي يحتل العراق الآن ، و هو تحالف يسعى لانزال قوات عسكرية هائلة – حرفيا – لهذا يضحى بشكل متعمد بآلاف غير معدودة من حياة الأبرياء "مجازا" في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لنفس هؤلاء الأبرياء لأنهم يعيشون في مجموعة من الدول سيئة الحكم رغم كونها فائقة الانتقاء . و جمع مساندة فكرة الخاصية المتميزة للحرية الإنسانية بتلك المذبحة و التعذيب و الإهانة للأبرياء ينتج استنكارا هائلا لدى معظم العقول و ليس فقط في عقول المثقفين ذوي الحساسية الخاصة . و الأكثر من ذلك فان مثل هذا الاستنكار – حتى لو لم يكن عنيفا –

فقد ميز ما أصبح يعرف باسم مشروع "حقوق الإنسان" منذ بداياته عام ١٩٤٨ عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) ٠ في هذه اللحظة قامت العديد من الدول خاصة الاتحاد السوفيتي بالامتناع عن التصويت لصالح ذلك الإعلان ، لأنهم شعروا أن فكرة الإنسانية العامة قد تم السطو عليها بواسطة دعاة أيدلوجية خاصة هم بالتحديد أصحاب "الفردية البرجوازية" ، منذ ذلك الوقت فقد اكتشفت الشعوب غير البيضاء ، و النساء ، و الأقليات الجنسية ، و البلدان النامية ، و الثقافات غير الغربية أنها قد أقصيت عن مفهوم حقوق الإنسان الخاص بمجتمع الإنسانية العامة أو شعروا بذلك٠ و في كل تلك الحالات فان الأطراف المستبعدة قد لجأت للفعل السياسي كمحاولة لقلب عملية إقصائهم ٠ وأحيانا كانوا ينجحون و لكن في الأغلب كانوا غير ذلك و قد استبعدت شكاواهم من الإقصاء نمطيا بتبرير أنها لا أساس لها مبدئيا على الأقل ٠ و على آية حال فان معظم الأطراف الشاكية قد استجابت بالإصرار على أن هذا الاستبعاد يضاعف ببساطة انتهاكات حقوق الإنسان التي يشكون من إهمالها ٠ فكيف يمكن إذا أن تستثار حقوق الإنسان في كلا من نقض و إدانة مثل تلك الاقصاءات ؟ و كيف يمكن لحقوق الإنسان أن توفر أسسا من ممارسة القوة و نقضها ؟ و كمحصلة لتاريخ الرفض المتكرر و الصراع السياسي أصبح واضحا بالتدريج أن قضايا من مثل ما نعده حقوقا للإنسان أن عالمية المسيرة الحالية للحقوق و كذلك فكرة الإنسانية العامة ، لم تعد مسألة جدال فكري فقط و لكنها مسائل تهم السلطة ، ولا تهم الفلسفة و القانون فقط و لكنها مسائل تهم البنية الاجتماعية و السياسات ٠ و هكذا فالسبب العميق للطبيعة الجدلية لحقوق الإنسان في أنها ليست سيئة الحظ بهذا القدر من الحتمية هو أن آية أنظمة للحقوق سواء كانت دولية أو قومية قد ينظر إليها الآن على أنها مؤشر للتخلص من القوة في المجالات القانونية المتصلة بها و بناءا عليه من خلال قراءة اجتماعية فان نصوص حقوق الإنسان بعناوينها و محتوياتها و ما تقتصر عليه و تشمله ، تخبرنا ليس فقط عمن تحميه ضد ماذا و لكنها كذلك تخبرنا عن

نـوع البشـر و مظـاهر العلاقـات الاجتماعيـة الـتي تـــقدرها الـــهيئات الحكوميـــة "أو لا تـقـدرهـا" و المسئولة عن بناء و تثبيت و تدعيم النظام.

و رغم أنني أعتقد في دقة هذا الفهم البديل لطبيعة أنظمة الحقوق الإنسانية ، و أن الهيكـل الأساسي للنص الحالي قد بني على أساس هذه الدقة ، إلا أنه تطور يحمل أخطارا معينـة . و الأخص بالخطورة – فيما أعتقد – هو الافتراض الـذي يتلقـاه المـرء بصـورة مـتزايدة مـن أولئك الذين يغضبهم العديد من مظاهر النفاق التي كانت و مازالت جزءا مـن أفكـار حقـوق الإنسان و ممارستها و بالتحديد سياسات بنيت على رؤيا تفاؤلية لطبيعة الإنسان قد تكون في قدرتها على حماية الأفراد بدلا من القانون طالما أن القانون قد بـني علـى رؤيـا تشـاؤمية التي تستدعي غالبا مفهوم الضحية "باديوه٢٠٠١" و بالنسبة لتفكـيري لا أرى أن ذلـك هـو الوضع الأمثل . رغم أنه حقيقة أن مثل تلك السياسات في الماضي أحيانـا قـد وفـرت وسـيلة فعالة لإنهاء مظاهر النفاق تلك ، و كانت كذلك سببا في العديد من الانتهاكات المرفوضـة أو المهملة التي أعطت د دفعة لاتهامات النفاق أولا . و ذلك لأن المشروعات السياسية المتفائلـة قد مالت إلى رفض أيـة ضـغوط أخلاقيـة مؤديـة إلى نتيجـة أن متابعـة الخـير قـد تحولـت بسهولة إلى سيطرة الشر. فربما يوجد القانون بالفعل حيـث تكمـن مظـاهر النفـاق بصـورة عميقة ، لذا فما أشير أليه على أنـه "مغالطـة حقـوق الإنسـان" ليـس فقـط أن القـانون – في صورة "حكـم القـانون" – قـد اكتسـب دوره المـتزايد حاليـا في الحيـاة الاجتماعيـة للغـرب كوسيلة لكـل من كبح و تسـهيل الأفعـال السياسية خاصـة أفعـال الدولـة ، و لكـن في هـذا الشكل يعد نشاطا محددا للذات أيضا باعتباره قيدا للحكم بالإضافة إلى كونه تنفيـذا لـه . و هكذا لو أن طموحات المجتمع قد أوكلت بسرعة و بصـورة منطقيـة للقـانون ، فإنـها قـد تميل لانتاج وحوش "طاغية" بدلا من أن تظـل تلـك الطموحـات مجـرد أهـداف للحسـابات السياسية . و كما يؤكد النقاد بالفعل ، يكمـن الخطـر الرئيسـي في اسـتيداع أي شـيء لقـوة القانون باعتبار أن لا شيء سيحدث على الإطلاق .

في بلد كبريطانيا هناك ملايين من الأحداث القانونية تمر كل يوم متراوحة فيما بين محاذير الطريق ، و الاعتقالات ، و الإفلاس ، و توقيع العقود و مبيعات الملكية ، و حتى السجون و لكن إدراك المرء بتمايز تلك الأمور يختص بدرجة كبيرة ما أن يتذكر مليارات الأحداث الاجتماعية الأخرى التي تقع كل يوم و لا تخضع للتداخل القانوني ٠ و إن الاختلال النسبي بين حقوق الإنسان المتعلقة بالأحداث القانونية و بالأحداث الاجتماعية ذات المحتوى الممكن من حقوق الإنسان يعد كبيرا في جميع الاحتمالات ، طالما أن حقوق الإنسان لا تميل إلى أن تكون سابقة الالتزام سواء بواسطة مؤسسات متخصصة (كما في حالة القانون الجنائي) أو من خلال مستلزمات و متطلبات لاتباع أشكال محددة قانونا من السلوك (كما في حالة القانون المدني) و بدلا من ذلك تميل حقوق الإنسان — حيثما يتم الالتزام بها كلية — إلى أن تطبق بصورة متفاعلة على أساس شكاوي الضحايا و الأكثر من ذلك في علاقتها بمدى ضئيل من التفاعلات الاجتماعية فقط - و تميل حقوق الإنسان إلى أن تطبق بشكل قانوني فقط على صور الحياة الاجتماعية المتطرفة و هذا يفترض أن ليست كل النظم القانونية مما يجب هجره و لكن تلك السياسات القانونية الملزمة يجب أن تأخذ في حسابها اعتبارين متعلقين بالموضوع و لهما أصول اجتماعية :-

أولا - أن فرضها يعتمد أساسا على الاحترام العادي للحياة اليومية أو قهرها خاصة بالنظر إلى العلاقات بين المواطنين و ممثلي الدولة ٠ و هذا يشير إلى أن معظم استراتيجيات الفرد / الالتزام سوف تكون وقائية و لكنها تظل عوامل وسيطة تشريعيا و قانونيا تواكب أسباب الانتهاكات بالإضافة إلى معاقبة المنتهكين ٠

ثانيا - لكي يكون فرض حقوق الإنسان فعالا لا يجب أن يندمج في القانون الجنائي و المدني فقط ، و لكن يجب أن يحرك — و هو الأكثر أهمية — عناصر الدعم و / أو عمليات التأييد الموجودة في النظم الاجتماعية في الحياة اليومية ٠

و باختصار إنها استحالة التواجد الشائع للقانون بالإضافة إلى فطرة كبح الذات لذلك القانون و هذا يعني كلا الأمرين ، أن القانون آمن اجتماعيا أو على الأقل أكثر أمناً من السياسات ، و أن تداخلات حقوق الإنسان يجب أن تعلن اجتماعيا و محليا بالإضافة إلى كونها وقائية و ارتدادية ، ذلك لو كان لها أي تأثير مميز • و لسوء الحظ فإن نظام حقوق الإنسان العالمي الحالي لم تتم إقامته على هذا الأساس و ذلك يجعله بعيدا عن أن يكون كامل الفعالية •

و هكذا و بصورة موازية لما يتوقعه المرء لما أعتبره أنا (علم الوضوح) • فإن الرؤيا الاجتماعية الأكثر شمولا بالنظر إلى حقوق الإنسان هي البنيان الكلي و المضمون العام للعلاقات الاجتماعية ، و أن القانون و الهيئات السياسية قد تلعب أدوارا هامة و لكنها مختلفة في ضمان و تحسين احترام حقوق الإنسان • و يقوم البناء الكلي و المضمون الاجتماعي للعلاقات بتحديد و فرض طموحات أساسية بالنظر إلى ما هو مقبول و غير مقبول من السلوك ، و القانون يوفر وسائل آمنة نسبيا و قوية لفرض تلك الطموحات طالما كان يحرك و يركز قوة الدولة بطريقة منضبطة حيثما توجد صعوبات خاصة ، و تقوم الهيئات السياسية بتوفير أهم الوسائل المباشرة في إحداث التغيير في كلا الطموحات الاجتماعية و إستراتيجيات الإلزام • و يقال أن تلك الأجواء المختلفة من الحياة الاجتماعية لا تعد بآية معايير جزر منعزلة محكمة الإغلاق و إنما هي تشبه على الأغلب "الصناديق الصينية" أو علاقات المنظور عند (م•ك أشر) ذلك لأنها توجد الواحدة داخل الأخرى • و هكذا فهي متصلة داخليا بطرق معقدة و عديدة مما يعني أن النتائج أحيانا ما تكون غير متوقعة أو غير مطلوبة باعتبارها غير مقصودة • و في هذا النص الرئيسي سوف أفترض أنه تاريخيا كان الجو العام لهذا التداخل غير مرغوب بوجه عام و هو عملية متزامنة بوضوح تتوسط الخطاب الأيدلوجي و قد لا تعد آية مهمة مستقبلية لعلم الاجتماع في حقوق الإنسان قادرة ببساطة على مواصلة العمل الأركيولوجي "الأثري" المتعلق بتلك

العمليات التي تناولناها هنا و إنما كذلك لانتاج فهم تفصيلي كاف لها لجعل تلك العمليات أكثر قابلية للاستخدام العقلي لصالح تحسين وسائل حماية حقوق الإنسان ٠ و هكذا بالرغم من أن معظم ما سيأتي سيكون ذا نغمة إرتيابية إلا أن هدفي ليس إهمال حقوق الإنسان و لكن المساهمة في إعادة بناءها٠

موجز المناقشة :

إن ما يجب تقديمه هنا هو عرض مبسط بشدة للبحث أثناء تطويره مما يتيح مقدمة تمهيدية لعلم اجتماع عام خاص بحقوق الإنسان ٠ الجزء الأول يحدد صعود و تنوع و حدود خطاب حقوق الإنسان ، و هو يتكون من ستة فصول ، الفصل الأول يفترض أن و يشرح لماذا ، يجب أن يكون الشكل البلاغي الذي يلخص و يشكل طريقة تفكيرنا في حقوق الإنسان أن يتغير من كونها ذات طبيعة مستمدة من "العقد الاجتماعي" ، و التي توحي بأنها اتفاق تم بحرية و بكامل الرضا ، إلى كونها نابعة من التضحية الإنسانية التي توحي بخطاب ذي حدين يهدد قدسية الإنسان في نفس الوقت الذي يؤكدها ٠ و الفصل الثاني يقدم عرضا للأدبيات الاجتماعية الكلاسيكية و الحالية المتعلقة مباشرة بفهم تلك الحقوق ٠ و الفصل الثالث يحدد التطور العملي و الفكري ، بالإضافة إلى الثوابت الاجتماعية من فكرة الحق القانوني في روما القديمة حتى بدايات القرن التاسع عشر ، مركزين على الحالات الإنجليزية و الأمريكية ٠ مع إعطاء انتباه خاص لتعيين ما هو حق بالضبط و

كيف تفردت حقوق معينة لتصبح "حريات" و شكلت حالة خاصة باعتبارها حقوقا طبيعية • و الفصل الرابع يعود باختصار إلى الأدبيات الاجتماعية ، خصوصا أعمال بارنجتون مور ، لكي نقدم محتوى بنيويا اجتماعيا و مقارنا من أجل مزيد من الفحص للحالات المدروسة التي ستتلو ذلك • و الفصل الخامس يواصل قصة خطاب هذه الحقوق في الولايات المتحدة و إنجلترا موليا اهتماما خاصا لتغييرات القيمة المتبادلة بواسطة الذاتية الفردية و التطبيق القانوني لهذا عبر إطار حكومي معروف باسم "حكم القانون" • الفصل السادس يحدد تطويرات يابانية من عصر النهضة اليابانية "الاسترداد الميجي" من سنوات ١٨٦٨ حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، و لم تمتد — بصورة واضحة — في أي من تلك الحالات مزايا فرض هذه الحقوق إلى عديمي الملكية الذين أصبحوا خاضعين لحكم القانون المبني على أساس الملكية الخاصة و / أو الحق الأبوي و في إطار خمس فصول تالية يقوم الجزء الثاني بتحديد و مناقشة تطور خطاب حقوق الإنسان المعاصر و إعادة اكتشاف و إحياء تبادلية القيم في محتوى كل من الاختلافات في التواصل الاجتماعي و نظام الحقوق ، و العملية المتواصلة للعولمة • و الفصل السابع يحدد إعادة إحياء خطاب الحقوق في بدايات القرن العشرين في الولايات المتحدة و شرح كيف أدى ذلك إلى إمكانية قيام الرئيس روزفلت

بابتكار خطاب حقوق الإنسان عام ١٩٤١ حيث سعى أولا إلى إعداد مواطنيه للقيام بمشاركتهم في الحرب ضد الفاشية ثم فيما بعد لتأسيس الأمم المتحدة . و الفصل الثامن يخبرنا بقصة تطور خطاب الحقوق الإنسانية في الولايات المتحدة لما بعد الحرب ، في حين أن الفصل التاسع يطرح نفس الفكرة للأمم المتحدة مستظهرا صور التشابه بين الخطاب العالمي و الخطاب الأمريكي . و يعود الفصل العاشر إلى الرواية اليابانية لكي يوضح الارتباط المتصل للاختلافات الاجتماعية بفهم الاحتمالات و التطورات التي تعرقل حاليا - أو لحسن الحظ كما يحدث — مشروع حقوق الإنسان ، أما الفصل الحادي عشر فيبدأ بتحديد المقاومة الموجهة نحو إشكالية عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية ، و لهذا تتوجه أيضا نحو توسيع أجواء التبادلية التي كانت مقدمة بواسطة النقاش الفلسفي الوضعي المتعلق بحقوق الإنسان في الغرب خلال الأحقاب الثلاثة لما بعد الحرب . ثم ينتقل لوصف التحديات الخمسة الرئيسية لعمليات الاستقصاء خارج دائرة التبادل الراسخة حاليا في خطاب حقوق الإنسان المعاصرة ، و هذه التحديات التي قوتها العولمة بصورة متزايدة — قد أضافت مطلبا لما أسميه (الكونية الجديدة) . و ينتهي الفصل بإيضاح كيف أن الاستجابة الإيجابية لتلك التحديات قد حولت التوجه الاجتماعي لحقوق الإنسان من

الشك إلى التحمس • و كما تم التمثيل له بواسطة إعادة ابتكار مبدأ "التبادلية" لكي يوجد في كتابات علماء الاجتماع المعاصرين • و محصلة هذه الدراسة ككل تعود إلى القضايا التي أبرزتها الطبيعة المتناقضة لحقوق الإنسان في محتوى الصعوبات و الفرص التي خلقتها العولمة و التاريخ الماضي لخطاب الحقوق •